

**صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (اطمنان) لحماية رأس المال
ذو العائد التراكمي**

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
و تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات	٢/٢-١
قائمه المركز المالي	١٦/١
قائمة الأرباح والخسائر	١٦/٢
قائمة الدخل الشامل	١٦/٣
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	١٦/٤
قائمة التدفقات النقدية	١٦/٥
السياسات المحاسبية و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٦/١٦-٦



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق استثمار بنك ابو ظبي الأول مصر (اطمننان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (اطمننان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات..

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة "شركة فند داتا - شركة مساهمة مصرية"، فشركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وفيما عدا ما ورد بالفقرات رقم (١) و(٢) أدناه من أساس الرأي المتحفظ. فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية. تمت مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مراقب حسابات آخر والذي اصدر تقريراً غير متحفظ بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٥.

اساس الرأى المتحفظ

١- لم توافقنا شركة خدمات الادارة بمصادقة من المصرف العربى الدولى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ للتأكد من صحة رصيده بدفاتر الصندوق البالغ ٥١٤ جنيه مصرى وأية التزامات مستحقة أو محتلمة على الصندوق (إن وجدت) فى تاريخ المركز المالى ولم تكن هناك اجراءات مراجعة بديلة تمكننا من التأكد من صحة واكتمال ذلك الرصيد.

٢- لم تقم شركة خدمات الادارة باثبات مصروفات مستحقة بمبلغ ١٣٢ ٠٠٢ جنيه مصرى الخاص بفرق فى اتعاب المراجعة المستحقة والذي كان سوف يؤثر على صافى اصول الصندوق بنفس القيمة وانخفاض سعر الوثيقة بمبلغ ٢,٦٣ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا اية تسويات - ان وجدت - والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها اذا ما تمكنا من الحصول على البيانات المشار اليها فى الفقرة رقم (١) والتسويات الخاصة بالفقرة رقم (٢) أعلاه من أساس الرأى المتحفظ فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق استثمار بنك أبو ظبى الأول مصر (اطمئنان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي وعن أدائه المالى وتدفعاته النقدية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وتعديلاتها، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بهذا الشأن.

القاهرة فى: ٣٠ يونيو ٢٠٢٦



بشير شرين نور الدين
(س.م.م. ٣٤٣٦٠)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٠٧)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية المحاسبين المعتمدين بالملكة المتحدة
زميل جمعية المحاسبين القانونيون (أستراليا)
عضو جمعية الضرائب المصرية

Moore Egypt



قائمة المركز المالي

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	إيضاح
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		الأصول المتداولة
٧,٢٦١	٧٥,٤٤١	(٤) حسابات جارية وودائع بالبنوك
٢,٧٤٧,٧٠٠	٣,٢٧٩,١٣٥	(٥) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - اسهم
٩,٢٤٦,٦٣٠	١١,٦٧٠,٦٣٩	(٦) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - أنون خزنة
١,١٤٣	٢,٧٠٠	كوبونات اسهم مستحقة
٤	٣٢	(٧) أرصدة مدينة أخرى
١٢,٠٠٢,٧٣٨	١٥,٠٢٧,٩٤٧	إجمالي الأصول المتداولة
		الالتزامات المتداولة
٨٣,٢٨٢	٩٧,٨٧٨	(٨) مصروفات مستحقة
٦٣,٦٧٠	٣٩,٥٩٤	ضريبة الدخل المستحقة
١٤٦,٩٥٢	١٣٧,٤٧٢	إجمالي الالتزامات المتداولة
١١,٨٥٥,٧٨٦	١٤,٨٩٠,٤٧٥	صافى أصول الصندوق
٥٠,٢٠١	٥٠,٢٠١	عدد الوثائق القائمة
٢٣٦,١٦٦٣٤	٢٩٦,٦١٧٠٩	القيمة الاستردادية للوثيقة

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متماً القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات " مرفق " .

بنك أبو ظبي الأول مصر

شركة خدمات الإدارة
شركة فندقاتا لخدمات الإدارة



قائمة الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	إيضاح
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٢,٥٨٥	٧٦,٢٠٠	إيرادات النشاط
١,٩٧١,٠٤٨	٢,٥٢٣,٣١٤	توزيعات أرباح أسهم
٣٤٣,١١٣	٢٢٨,١٣٠	عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة-أذون خزانة
٣٩٨,٧٠٢	٧١٢,٢٨٢	عائد ودائع لاجل
(٢٣٤,٢٠١)	٣١٥,٩٤٥	صافي أرباح بيع الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٨١٣	(٣)	التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢,٥٤٢,٠٦٠	٣,٨٥٥,٨٦٨	فروق تقييم عملة
		إجمالي الإيرادات
		يخصم:
(١٠٦,٥٦٢)	(١٠٦,٧٦٠)	(٩) مصروفات عمومية وإدارية
(٥٤,٩٥٠)	(٦٦,٦٠٥)	عمولة مدير الاستثمار
(٦٥,٨٤٢)	(٧٩,٨٠٤)	عمولة بنك أبو ظبي الأول
(٢٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)	عمولة شركة خدمات الإدارة
(٣,١٢٩)	(٣,٨١٠)	ضرائب توزيعات أسهم
(٣٩٤,٢١٠)	(٥٠٤,٦٦٣)	ضرائب على أذون الخزانة
(٦٤٤,٦٩٣)	(٧٨١,٦٤٢)	إجمالي المصروفات
١,٨٩٧,٣٦٧	٣,٠٧٤,٢٢٦	أرباح العام قبل الضرائب
(٦٩,٢٧٨)	(٣٩,٥٣٧)	ضريبة الدخل
١,٨٢٨,٠٨٩	٣,٠٣٤,٦٨٩	أرباح العام بعد الضرائب

-الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

بنك أبو ظبي الأول مصر

شركة خدمات الإدارة
شركة فندقاتا لخدمات الإدارة



قائمة الدخل الشامل

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١,٨٢٨,٠٨٩	٣,٠٣٤,٦٨٩	صافى أرباح العام
--	--	يضاف
--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
--	--	إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر
١,٨٢٨,٠٨٩	٣,٠٣٤,٦٨٩	إجمالي الدخل الشامل عن العام

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

بنك أبو ظبي الأول مصر

شركة خدمات الإدارة
شركة فندقاتا لخدمات الإدارة



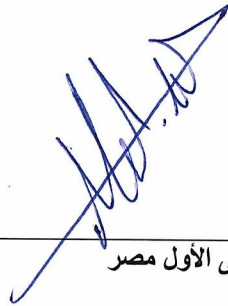
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٠,٠٢٧,٦٩٧	١١,٨٥٥,٧٨٦	صافى أصول الصندوق أول العام
١,٨٢٨,٠٨٩	٣,٠٣٤,٦٨٩	صافى أرباح العام
--	--	صافى المحصل / (المدفوع) عن إسترداد و إعادة إصدار وثائق خلال العام
١١,٨٥٥,٧٨٦	١٤,٨٩٠,٤٧٥	صافى أصول الصندوق فى نهاية العام

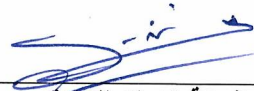
قائمة التدفقات النقدية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
١,٨٩٧,٣٦٧	٣,٠٧٤,٢٢٦	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		صافي أرباح العام قبل الضرائب
٢٣٤,٢٠١	(٣١٥,٩٤٥)	تعديلات لتسوية البنود غير النقدية
		صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢,١٣١,٥٦٨	٢,٧٥٨,٢٨١	صافي أرباح أنشطة التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات
		التغير في
(١,٤٤٤,٩١١)	(٢١٥,٤٩٠)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(١,٨١٢,٧٩٦)	٢,٤٨٧,٧١٢	استثمارات في أدون خزانة أكثر من ٣ شهور
٣	(٢٨)	أرصدة مدينة أخرى
(٢٦٨)	(١,٥٥٧)	التغير في كوبونات أسهم مستحقة
(١٢,٩٤٨)	(٦٣,٦١٣)	ضريبة الدخل المسددة
١٢,٧٠٢	١٤,٥٩٦	المصروفات المستحقة
(١,١٢٦,٦٥٠)	٤,٩٧٩,٩٠١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١,١٢٦,٦٥٠)	٤,٩٧٩,٩٠١	صافي التغير في النقدية و ما في حكمها خلال العام
٤,٤٦٢,٨٦١	٣,٣٣٦,٢١١	رصيد النقدية و ما في حكمها في بداية العام
٣,٣٣٦,٢١١	٨,٣١٦,١١٢	رصيد النقدية و ما في حكمها في نهاية العام
		يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:
٢٧٤	٥١٤	حسابات جارية
٣,٣٢٨,٩٥٠	٨,٢٤٠,٦٧١	أدون خزانة أقل من ٣ شهور
٦,٩٨٧	٧٤,٩٢٧	ودائع لأجل
٣,٣٣٦,٢١١	٨,٣١٦,١١٢	

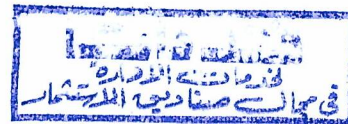
- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.



بنك أبو ظبي الأول مصر



شركة خدمات الإدارة
شركة فندقاتا لخدمات الإدارة



الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

١. نبذة عن الصندوق

١.١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ بنك أبو ظبي الأول مصر صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (اطمنان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم (٧٢٣) الصادر من الهيئة العامة لسوق المال في ١٣ فبراير ٢٠١٧ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد بدأ نشاط الصندوق اعتباراً من ١٦ فبراير ٢٠١٧.

٢.١ نوع الصندوق

صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (اطمنان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي هو صندوق استثمار مفتوح لحماية رأس المال.

٣.١ غرض الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء استثماري يهدف لتحقيق عوائد مجزية مع حماية رأس المال المستثمر فيه بعد عام من تاريخ كل اكتتاب أو شراء عن طريق اتباع سياسة استثمارية تركز على أدوات نقدية قصيرة الأجل مع إمكانية الاستثمار في سوق الأسهم بحد أقصى ٢٥٪ من صافي أصول الصندوق واتباع سياسة بيع الأسهم المستثمر فيها عند انخفاض قيمتها السوقية عن الحد المذكور في السياسة الاستثمارية للصندوق، ولتحقيق ما تقدم يسمح الصندوق بالشراء والاسترداد الشهري في وثائق الاستثمار التي يصدرها طبقاً للشروط الواردة بالبند الثامن عشر من نشرة الاكتتاب، ويقوم مدير الاستثمار بتوجيه أمواله للاستثمار في الأسهم وحقوق الاكتتاب وشهادات الإيداع بأنواعها والأدوات المالية قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والودائع البنكية وصكوك التمويل (متى أقرت) واتفاقيات إعادة الشراء ووثائق الصناديق النقدية، وشهادات الاستثمار وشهادات الادخار - بعد السماح بذلك الاستثمار للأشخاص الاعتبارية من قبل البنك المركزي المصري. عهد البنك بإدارة الصندوق إلى شركة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار - شركة مساهمة مصرية- (مدير الاستثمار).

بلغ حجم الصندوق عند الاكتتاب ١٠٠ مليون جنيه وتبلغ القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصري للوثيقة الواحدة، أكتتب البنك في عدد ٥٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة وبقيمة إجمالية ٥ مليون جنيه كمبلغ مجنب لا يجوز استرداده إلا في نهاية عمر الصندوق وتطرح باقى الوثائق البالغ عددها ٩٥٠ ألف وثيقة للاكتتاب العام.

يجوز زيادة حجم الصندوق إلى خمسين ضعف القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق والبالغ ٥ مليون جنيه مصري طبقاً لأحكام المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية مع مراعاة الالتزام بالضوابط الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن زيادة حجم الصناديق.

٤.١ الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه من الهيئة، وتبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

٥.١ تاريخ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل لجنة الإشراف للصندوق في ٢٨ يونيو ٢٠٢٦

٢. أسس اعداد القوائم المالية

١.٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الإكتتاب العام الخاصة بالصندوق.

٢.٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح أو الخسائر بقائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وبافتراض استمرارية الصندوق.

٣.٢ عملة التعامل وعملة العرض

الجنيه المصري وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والالتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند الاكتتاب في وثائق الصندوق أو الاسترداد أو إعادة البيع وعند التصفية.

٤.٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراسات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المالية. وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

الاضمحلال في قيم الأصول المالية - سياسة محاسبية رقم (٤-٣)

المخصصات - سياسة محاسبية رقم (٥-٣)

المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية - سياسة محاسبية رقم (٢٠)

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

يقوم الصندوق بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

١,٣ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس الأسعار الرسمية للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

٢,٣ الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم اقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الاستثمارات ويتخذ قرارات بيعها وشراؤها بناء على قيمتها العادلة. تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغير في قيمتها بقائمة الدخل.

يتم اتباع الأسس التالية عند تقييم الاستثمارات المتداولة في تاريخ القوائم المالية:

- الأوراق المالية المقيدة بالبورصة

يتم تقييم الأوراق المالية المقيدة في البورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم، وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠٪ من هذا السعر.

- الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة

يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة التي يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين على الأقل بأخر سعر تداول ما لم تكن قيمتها طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل. ويتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التي لا يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. ولأغراض التقييم تستخدم أسعار الصرف السارية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية.

- وثائق استثمار في صناديق استثمار أخرى

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.

- أدون الخزنة المصرية

تدرج أدون الخزنة بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد استبعاد رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

- شهادات إيداع البنك المركزي المصري

يتم تقييم شهادات إيداع البنك المركزي المصري على أساس صافي القيمة الحالية.

٣,٣ قياس الأصول والالتزامات المالية

- القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول والالتزامات.

- القياس اللاحق

الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- أسس قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية (تابع)

٤,٣ اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل إذا كان هناك دليل موضوعي علي اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل و أثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

٥,٣ المخصصات

يتم إثبات المخصص عند وجود التزام قانوني أو استدلاي حالي كنتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام للموارد لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ إعداد القوائم المالية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير لها.

٦,٣ تحقق الإيراد

يتم إثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة المقررة لكل كوبون بقرار التوزيع الصادر من الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع.

يتم إثبات العائد على الاستثمارات في وثائق استثمار ذات عائد دوري اعتباراً من تاريخ إصدار قرار التوزيع.

يتم إثبات العائد على الودائع والأذون والأوعية الاستثمارية ذات العائد على أساس الاستحقاق على أن يتم الاعتراف بالعوائد على أساس نسبة زمنية اخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

٧,٣ القيمة الاستردادية / البيعية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد. ويتم التقدم بطلب الاسترداد خلال ساعات العمل الرسمية ليوم العمل الأخير من كل شهر حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بفروع البنك المؤسس للصندوق.

تحدد القيمة البيعية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء. ويتم تلقي طلبات شراء ووثائق الاستثمار الجديدة في آخر يوم عمل من كل شهر حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بفروع البنك المؤسس للصندوق.

تحدد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك على النحو التالي :- (إجمالي أصول الصندوق – إجمالي الالتزامات) مقسوماً على (عدد ووثائق الاستثمار القائمة).

للبنك الحق في الحصول على عمولة اكتتاب / شراء لاتتعدى ١٪ من قيمة الاكتتاب / الشراء تحصل من عملائه مباشرة وفقاً لتعريف الخدمات المصرفية بالبنك والضوابط التي يضعها على ألا يتم استقطاع أي مبالغ من قيمة الأصول المستثمرة في الصندوق.

٨,٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وأذون خزائن استحقاق أقل من ٩١ يوم وكذا الاستثمارات المالية قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون التعرض لمخاطر هامة قد تنشأ نتيجة لحدوث أي تغيير في القيمة أو تلك الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو في أي أغراض أخرى.

٩,٣ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة والأتعاب الإدارية وأتعاب حسن الأداء وعمولة الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٤. حسابات جارية وودائع بالبنوك

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧٤	٥١٤	حسابات جارية بالبنوك - عملة محلية
٦,٩٨٧	٧٤,٩٢٧	ودائع لأجل
٧,٢٦١	٧٥,٤٤١	الأجمالي

صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (المطنان) لحصاة رأس المال ذو العائد التركي
القرائن المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

اسم الشركة المستثمر فيها	٢٠٢٥/١٢/٣١				٢٠٢٤/١٢/٣١			
	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	جنيه مصرى	قيمة السهم	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	جنيه مصرى	قيمة السهم
قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك	عدد الأسهم	جنيه مصرى	جنيه مصرى	عدد الأسهم	قيمة السهم	جنيه مصرى	جنيه مصرى	عدد الأسهم
قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك								
هيرمس القابضة	٥٠,٠٠٠	٢٤,٩٢		١٢٤,٦٠٠	%٠,٨٤		٣٧٢,٦٠٠	٢٠,٧٠
مصر الكويت القابضة	٧,٠٠٠	٢٤,٢٢		١٦٩,٥٤٠	%١,١٤		--	--
اى فينانش	١٠,٠٠٠	١٨,٤٩		١٨٤,٩٠٠	%١,٢٤		٣٣٧,١٤٠	١٨,٧٣
فالي للتمويل	١٠,٠٠٠	٩,٤٠		٩٤,٠٠٠	%٠,٦٣		--	--
إجمالي قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك				٥٧٣,٠٤٠	%٣,٨٥		٧٠٩,٧٤٠	
قطاع بنوك								
البنك التجاري الدولي	٤,٠٠٠	١٠٣,٠٠		٤١٢,٠٠٠	%٢,٧٧		٤٧١,٠٠٠	٧٨,٥٠
بنك قطر الاهلي الوطني	--	--		--	%٠,٠٠		٣١,٩٧٠	٣١,٩٧
بنك أبو ظبي الإسلامي	٢٥٠	٢٩,٩٠		٧,٤٧٥	%٠,٠٥		--	--
إجمالي قطاع بنوك				٤١٩,٤٧٥	%٢,٨٢		٥٠٢,٩٧٠	
قطاع الشركات الصناعية								
السويدى للكابلات	١,٠٠٠	٧٨,٢٥		٧٨,٢٥٠	%٠,٥٣		٦٠٧,٠٤٠	٧٥,٨٨
النساجون الشرقيون	٧,٠٠٠	٢٣,٢٥		١٦٢,٧٥٠	%١,٠٩		--	--
جى بى اوتو غبور	١,٠٠٠	٢٧		٢٧,٠٠٠	%٠,١٨		١٧,١٣٠	١٧,١٣
إجمالي الشركات الصناعية				٢٦٨,٠٠٠	%١,٨٠		٦٢٤,١٧٠	
قطاع العقارات								
بالم هيلز	١,٠٠٠	٨,٦١		٨,٦١٠	%٠,٠٦		٣٢,٧٠٠	٦,٥٤
اوراسكوم التتمية مصر	٣,٠٠٠	٢٥,٤٠		٧٦,٢٠٠	%٠,٥١		١٨,٥٠٠	١٨,٥٠
اوراسكوم للإنشاءات المحدودة	٢٥٠	٤٣,٠٠		١٠٧,٥٠٠	%٠,٧٢		١٤٢,٢٥٠	٢٨٤,٥٠
طلعت مصطفى	٢,٠٠٠	٨,٠٠		١٦,٠٠٠	%١,٠٧		--	--
مبنيه نصر للاسكان	٥٠,٠٠٠	٤,٢٣		٢١١,٥٠٠	%١,٤٢		--	--
سوديك عقارات	١,٠٠٠	١٧,٩٣		١٧,٩٣٠	%٠,١٢		١١٨,٠٦٠	٥٩,٠٣
ليسيكو مصر	١٠,٠٠٠	٢٥,٥٨		٢٥٥,٨٠٠	%١,٧٢		--	--
مصر الجديده للاسكان والتعمير	٣,٠٠٠	٣,٦٠		١٠٨,٠٠٠	%٠,٧٣		--	--
إجمالي قطاع العقارات				٩٤٥,٥٤٠	%٦,٣٥		٣١١,٥١٠	
إجمالي قطاع				٢,٢٠٦,٠٥٥	%١٤,٨٢		٢,١٤٨,٣٩٠	

- ولا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أسهم شركة واحدة عن ١٠٪ من صافي أصول الصندوق

صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (اطمنان) لحماية رأس المال ذو العائد التركي
القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

اسم الشركة المستثمر فيها

	٢٠٢٥/١٢/٣١				٢٠٢٤/١٢/٣١			
	القيمة السوقية للأسهم التي يملكها الصندوق	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	جنيه مصرى	جنيه مصرى	القيمة السوقية للأسهم التي يملكها الصندوق	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	جنيه مصرى	جنيه مصرى
قطاع رعاية صحية و الدوية								
مستشفى كليوباترا	--	--	--	١٣٧,٥٠٠	١٦,١٠٠	٨,٠٥	٢,٠٠٠	٥٤,١٤٠
ابن سينا	٥,٠٠٠	١١,٧٢	٣,٣٣	٢٧,٥٠	٧,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢٧,٠٧
العائز من رمضان للصناعات الدوائية - راميدا	٧٥٠,٠٠٠	٣,٣٣	٣٠٨,٣٥٠	٢٧,٥٠	--	--	--	٢٧,٠٧
إجمالي قطاع رعاية صحية و الدوية				٥٠,٠٠٠				٥٤,١٤٠
قطاع أغذية و مشروبات و تبغ				٢٥٢,٨٠٠	--	--	--	٥٠,٠٠٠
إيجينا للصناعات الغذائية	٧,٠٠٠	٣٧,١٠	٦٥٠,٠٠٠	٢٥٩,٧٠٠	--	--	--	٥٠,٠٠٠
جنيبة					--	--	--	٥٠,٠٠٠
إيسترن كوميني					٥٤,١٤٠	٢٤,٣٦	٦٥٠,٠٠٠	٥٤,١٤٠
إجمالي قطاع أغذية و مشروبات و تبغ								٥٤,١٤٠
قطاع موارد أساسية				--	٢٢٣,٢٠٠	٣٧,٢٠	٦,٠٠٠	٢٢٣,٢٠٠
شركة مصر للأسمدة (موبكو)	--	--	--	--	٢٢٣,٢٠٠	٣٧,٢٠	٦,٠٠٠	٢٢٣,٢٠٠
إجمالي قطاع موارد أساسية				--				٢٢٣,٢٠٠
قطاع الطاقة والخدمات المساندة				--	١١٠,٥٥٠	٧,٣٧	١٥,٠٠٠	١١٠,٥٥٠
شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية	--	--	--	--	١١٠,٥٥٠	٧,٣٧	١٥,٠٠٠	١١٠,٥٥٠
إجمالي قطاع طاقة وخدمات مساندة				--				١١٠,٥٥٠
قطاع المرافق				--	١٨٨,٣٢٠	١١,٧٧	١٦,٠٠٠	١٨٨,٣٢٠
طاقة عربية	--	--	--	--	١٨٨,٣٢٠	١١,٧٧	١٦,٠٠٠	١٨٨,٣٢٠
إجمالي قطاع المرافق				--				١٨٨,٣٢٠
قطاع خدمات النقل والشحن				٢٤,٤٨	--	--	--	١٨٨,٣٢٠
إسكندرية لتداول الحواريات	٢,٠٠٠	٢٤,٤٨	٤٨,٩٦٠	٢٤,٤٨	--	--	--	١٨٨,٣٢٠
إجمالي قطاع النقل والشحن				٢,٠٠٠				١٨٨,٣٢٠
قطاع الاتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات				٦٥,٧٧٠	--	--	--	١٨٨,٣٢٠
المصرية للاتصالات	١,٠٠٠	٦٥,٧٧	٦٥,٧٧٠	٦٥,٧٧٠	--	--	--	١٨٨,٣٢٠
تحتوي هذه الصفحات وارتداد وحقوقي					--	--	--	١٨٨,٣٢٠
المعاملات					--	--	--	١٨٨,٣٢٠
إجمالي استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم				٣,٢٧٩,١٣٥				٢,٧٤٧,٧٠٠

٦. استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - أذون خزانة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣,٢٤٩,٧٥٠	٧,٩٧٠,٨٧٥	أذون خزانة إستحقاق أقل من ٩١ يوم
٥,٦٥٦,٩٤٥	٣,٣٥٨,٠٩٨	أذون خزانة إستحقاق اقل من ١٨٢ يوم
٨,٩٠٦,٦٩٥	١١,٣٢٨,٩٧٣	الاجمالي
		يضاف العوائد المستحقة:
٩٩,٠٠٠	٣٣٧,٢٤٥	اقل من ثلاثة شهور
٣٢٥,٩١٩	٨٩,٨٣٧	اكثر من ثلاثة شهور
٤٢٤,٩١٩	٤٢٧,٠٨٢	اجمالي العوائد
		يخصم الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة
(١٩,٨٠٠)	(٦٧,٤٤٩)	اقل من ثلاثة شهور
(٦٥,١٨٤)	(١٧,٩٦٧)	اكثر من ثلاثة شهور
(٨٤,٩٨٤)	(٨٥,٤١٦)	اجمالي الضرائب
٩,٢٤٦,٦٣٠	١١,٦٧٠,٦٣٩	الصافي

٧. أرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤	٣٢	عائد مستحق عن ودائع لاجل
٤	٣٢	الأجمالي

٨. مصروفات مستحقة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩,٧٤٧	١٠,٣١٩	مصروفات دعاية و اعلان
٣٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	اتعاب مهنية مستحقة
٥,٠٧١	٦,٢٨٦	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة
٦,٠٨٠	٧,٥٣٤	أتعاب بنك أبو ظبي الأول المستحقة
٢٦٦	٣٢٦	عمولة حفظ مركزى مستحقة
٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	أتعاب لجنة الإشراف المستحقة
٣,٧٧١	٣,٧٧٤	أتعاب خدمات الإدارة مستحقة
١,١٠٨	٥٦٣	ضريبة الخصم والتحصيل
١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	اتعاب المستشار الضريبي
٢٣٥	٣٦٥	رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
٥٧	١٣٥	ضرائب على توزيعات الأسهم النقدية
٥,٩٤٧	٧,٥٧٦	المساهمة التكافلية
٨٣,٢٨٢	٩٧,٨٧٨	الاجمالي

٩. مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٦,٥٩٢	١٨,٩٨٩	مصارييف بنكية
١٣,٣٣٨	١٣,٩١٠	مصروفات نشر وإعلان
٣٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	أتعاب مهنية
٩٧٨	١,٦١٥	عمولة حفظ أوراق مالية
١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	أتعاب لجنة الإشراف
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	اتعاب الهيئة العامة للرقابة المالية
٥,٩٤٦	٧,٥٧٦	المساهمة التكافلية
١٥,٣٢٤	١٠,٠٠٠	اتعاب المستشار الضريبي
٣٨٤	٦٧٠	رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية
١٠٦,٥٦٢	١٠٦,٧٦٠	الاجمالي

١٠. أتعاب مدير الاستثمار

تتمثل أتعاب مدير الاستثمار طبقاً لنشرة الاكتتاب وعقد الإدارة المبرم بين البنك ومدير الاستثمار:
أتعاب إدارة بواقع ٠,٥٪ (فقط نصف في المائة سنوياً) من صافي قيمة أصول الصندوق وتحسب وتجنب أسبوعياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة.

١١. أتعاب وعمولات بنك أبو ظبي الأول - مصر

يتقاضى البنك عمولات بواقع ٠,٦٪ (سنة في المائة) سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق نظير الخدمات الإدارية للصندوق وتحسب وتجنب هذه العمولات يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٢. أتعاب أمين الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ (بنك الاستثمار العربي) عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٠٣٪ (ثلاثة في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة خدمات أمناء الحفظ فقط، وتحسب وتجنب هذه العمولة يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٣. أتعاب شركة خدمات الإدارة

- تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب بواقع ٠,٠٠٢٪ (اثنين في العشرة الاف) سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق بحد أدنى خمسة عشر ألف جنيه مصرى وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- يتحمل الصندوق التكلفة الفعلية مقابل إرسال كشوف حساب العملاء التي ترسل كل ربع سنة بواسطة شركة خدمات الإدارة.
- يتحمل الصندوق خمسة آلاف جنيه مصري تسدد سنوياً مقابل تولي الشركة مهام إعداد القوائم المالية النصف سنوية .
- التزامات شركة خدمات الإدارة وفقاً للقانون
- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
- حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق.
- الالتزام بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٠ لعام ٢٠١٤ بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الإدارة لصافي أصول الصندوق.
- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
- إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعيار المحاسبة المصري ، وتقديمها للجنة إشراف الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق .

مهام إضافية طبقاً للتعاقد

- موافاة الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار بسعر وثيقة الصندوق في الموعد المتفق عليه.
- تنفيذ كافة الالتزامات الواردة والواجب القيام بها من قبل شركة خدمات الإدارة طبقاً للأنحة التنفيذية للقانون وكذلك تعليمات الهيئة.

١٤. مصروفات الدعاية والتسويق

يتحمل الصندوق مصروفات دعائية لا تزيد عن ٠,٥٪ (نصف في المائة) سنوياً من صافي قيم أصول الصندوق يتقاضاها البنك مقابل التكاليف الدعائية الفعلية التي يتحملها البنك من خلال حملات الدعاية والتسويقية والنشرات الترويجية المتواصلة لدعم الصندوق وذلك مقابل الفواتير والإيصالات والمطالبات الدالة على التكاليف، وفي حالة تعدى تلك المصروفات للنسبة المشار إليها، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحسب وتجنب هذه المصروفات عند تحققها وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٥. مصروفات أخرى

يتحمل الصندوق المكافأة الخاصة بأعضاء لجنة الإشراف المستقلين بحد أقصى ٨٠٠٠ جنيه مصري سنوياً لكل منهم.

١٦. المصاريف الإدارية

يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية ومقابل الخدمات المؤداة إلى الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة وذلك مقابل الفواتير والإشعارات الفعلية.

١٧. مصروفات التأسيس

يُحمل الصندوق مصروفات تأسيس لا تزيد عن ٢,٥٪ (اثنين ونصف في المائة) من صافي قيمة أصول الصندوق عند التأسيس يتقاضاها البنك مقابل التكاليف الفعلية التي يتحملها البنك قبل التأسيس وذلك مقابل الفواتير والإيصالات الدالة على هذه التكاليف، وفي حالة تعدى تلك المصروفات للنسبة المشار إليها، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحسب هذه المصروفات ويتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

١٨. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعامل الصندوق مع بنك أبو ظبي الأول مصر (مؤسس الصندوق) وشركة الإدارة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وأرصدها فيما يلي:

البيــــــــــــــــان	طبيعة العلاقة	نوع المعاملات	الرصيد جنيه مصرى
عمولة بنك أبو ظبي الأول	مؤسس الصندوق	عمولة	٧٩,٨٠٤
عمولة مدير الاستثمار	مدير الاستثمار	اتعاب الادارة	٦٦,٦٠٥
شركة فند داتا لخدمات الإدارة	خدمات إدارة	عمولة	٢٠,٠٠٠

١٩. الموقف الضريبي

- أرباح صناديق الاستثمار معفاة من الضرائب طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضرائب على الدخل، فيما عدا عوائد أدون الخزانة والتي تم إخضاعها للضريبة اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ تاريخ صدور قانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وذلك بإخضاعها للضريبة على الدخل مع الأخذ في الاعتبار الإعفاءات التالية:
 ١. إعفاء توزيعات صناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ التي لا يقل استثمارها في الأوراق المالية وغيرها من أدوات الدين عن (٨٠٪).
 ٢. إعفاء توزيعات صناديق الاستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها على صناديق الاستثمار المشار إليها في البند السابق.
 ٣. إعفاء ٩٠٪ من توزيعات الأرباح التي تحصل عليها صناديق الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار القابضة المشار إليهما في البندين أعلاه.
 ٤. إعفاء عائد الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية.
 ٥. إعفاء عائد السندات المقيدة في جداول بورصة الأوراق المالية دون سندات الخزانة.

- بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:
- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥ % من صافي الأرباح السنوية.
- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥.
- بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥ أصدر رئيس مصلحة الضرائب المصرية الكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن تطبيق التعديلات التي تمت على قانون الضريبة على الدخل ولائحته التنفيذية. وقد ورد بالبند الخامس منه فرض الضريبة الإضافية، الصادرة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤، على وعاء الضريبة على الدخل سواء كان خاضعاً لها أو معفي منها.
- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ صدر كتاب دورى رقم (١) عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل وأثرها على صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي يتضمن إن سلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة اعتباراً من يوم ١٧ مايو ٢٠١٧ كتاريخ محدد لإنهاء فترة وقف العمل بالضريبة المنصوص عليها في القانون الساري حالياً، يجب الالتزام بحساب مخصص للضريبة على الأرباح الرأسمالية على ناتج تعاملات صناديق الاستثمار.
- بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ قرر مجلس النواب باستمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من التعامل عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ٣ أعوام.

١٩. الموقف الضريبي (تابع)

- ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه إلا ابتداءً من ١٧ مايو ٢٠٢٠، ويسقط أي حق للدولة في الضريبة المذكورة وتحصيلها قبل هذا التاريخ.
- تفرض ضريبة على إجمالي عمليات شراء الأوراق المالية أو بيعها بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها وذلك دون خصم أي تكاليف.
- ويتحمل عبء هذه الضريبة كل من البائع والمشتري، على النحو التالي:
- ١,٢٥ في الألف يتحملها المشتري و ١,٢٥ في الألف يتحملها البائع. من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى ٢١ مايو ٢٠١٨.
- ١,٥٠ في الألف يتحملها المشتري و ١,٥٠ في الألف يتحملها البائع. من ١ سبتمبر ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٩.
- ١,٧٥ في الألف يتحملها المشتري و ١,٧٥ في الألف يتحملها البائع. من ١ سبتمبر ٢٠١٩.

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية:

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية حتى عام ٢٠٢٤ في موعدها القانوني، وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرارات السنوية.
- تم استلام نماذج ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني، وجاري إعداد اللجنة الداخلية لاتخاذ قرار بإعادة الفحص.
- ولا توجد على الصندوق أي مستحقات ضريبية نهائية حتى تاريخه.

ضرائب المرتبات:

- لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب المصرية.
- علماً بأنه لا يستحق على الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وأن الصندوق يتم إدارته من قبل شركة مدير الاستثمار، ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة:

- لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب المصرية، ولا توجد ضرائب مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة:

- لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب المصرية، ولا توجد ضرائب مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدينين، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات، وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية والسياسات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر:

أ. المخاطر المنتظمة

يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية هذا وإن كان من الصعب على المستثمر أو مدير الاستثمار تجنبها أو التحكم فيها لكن يمكن التقليل من تأثيرها نظراً لاختلاف تأثير الأوراق المالية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها. وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق في السوق المحلي المصري إلا أنه يمكن لمدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية وبذله عناية الرجل الحريص أن يعمل على تقليل هذه المخاطر بدرجة ما عن طريق تنويع الاستثمار بين أدوات مالية مختلفة، وفي قطاعات مختلفة.

ب. المخاطر غير المنتظمة

هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات أو في ورقة مالية بعينها وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه يمكن الحد من آثار هذه المخاطر بتنويع مكونات المحفظة المالية للصندوق عن طريق تنويع الأسهم وأدوات العائد الثابت المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد واختيار شركات غير مرتبطة وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للنسب الاستثمارية الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية للقانون كما أن السياسة الاستثمارية بالبند السابع من نشرة الاكتتاب تضمنت حد أقصى للاستثمار في الأوراق المصدرة عن جهة واحدة وحد أقصى للاستثمار في الإصدار الواحد لنفس الجهة ويطبق الصندوق سياسة إدارة المخاطر تحتم وقف الخسائر عند حدود محددة سلفاً لتحقيق هدف حماية رأس مال الصندوق.

ج. مخاطر عدم التنويع والتركيز

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي إلي عدم تحقيق استقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للسياسة الاستثمارية بالبند السابع من نشرة الاكتتاب والنسب الاستثمارية الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية.

د. مخاطر التضخم

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تدوير استثمارات الصندوق بين الأسهم وأدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

٢٠. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

ه. مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم تمكن مدير الصندوق من تسيل بعض استثمارات الصندوق للوفاء بالتزاماته أو لسداد طلبات الاسترداد، وتختلف إمكانية تسيل الاستثمار باختلاف نوع الاستثمار أو حدوث ظروف تؤثر على بعض استثمارات الصندوق بما يؤدي إلى انخفاض أو انعدام التداول عليها لفترة من الزمن والصندوق يستثمر في أدوات عالية السيولة يسهل تحويلها لنقدية عند الطلب مما يخفف تلك المخاطر وللتعامل مع هذا النوع من المخاطر يقوم مدير الصندوق بالاستثمار في أسهم الشركات النشطة التي تتمتع بحجم تداول يومي مرتفع لتخفيض تلك المخاطر إلى الحد الأدنى.

و. مخاطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري نظراً لعدم تمتع السوق المستثمر فيه بالإفصاح حوالاً للشفافية، وحيث أن غالبية استثمارات الصندوق تتركز في السوق المصري الذي يتمتع بتوافر قدر جيد من الإفصاح والشفافية والاستقرار كما أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق والأدوات الاستثمارية المتاحة إلى جانب أنه يقوم بالإطلاع على أحدث البحوث والمعلومات المحلية والعالمية وعن الحالة الاقتصادية لذا - فهو أكثر قدرة على تقييم وتوقع أداء الاستثمارات وكذلك تقييم شتى فرص الاستثمار بشكل يضمن له تحقيق ربحية وتقادي القرارات الخاطئة على قدر المستطاع.

ز. مخاطر التقييم

هي تلك المخاطر التي تنتج عن التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للاستثمارات والقيمة العادلة لها خاصة في حالة تقييم الأوراق المالية التي لا تتمتع بسيولة مرتفعة ولذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة للاستثمار وحيث أن مدير الاستثمار سوف يركز أغلب استثماراته في الأدوات المصدرة عن القطاع المصرفي التي يسهل تقييمها وفقاً لما هو مشار إليه بالبند التاسع عشر الخاص بالتقييم الدوري، أما عن الاستثمارات المرتبطة بسوق الأوراق المالية فيتم تقييمها طبقاً لأسس التقييم التي يقرها مراقبي الحسابات وبما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

ح. مخاطر تغير سعر الفائدة

هي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء ويستثمر هذا الصندوق في أدوات قصيرة الأجل بالإضافة إلى الأدوات ذات العائد الثابت مما يؤدي إلى تخفيض تأثير تغير سعر الفائدة عليها، بالإضافة إلى اتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.

ط. مخاطر الائتمان (عدم السداد)

هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الاستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للأوراق المالية المستثمر فيها وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة.

٢١. السياسة الاستثمارية للصندوق

أولاً: ضوابط عامة:

١. تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالعملة المحلية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
٢. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
٣. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في نشرة الاكتتاب.
٤. أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
٥. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
٦. لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
٧. يحظر على مدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وتحصيل عوائدها.
٨. لأغراض السيولة سيتم الاحتفاظ بنسبة من صافي أصول الصندوق في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب بالنسبة التي يراها مدير الاستثمار.

ثانياً: الحدود الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأسهم وحقوق الاكتتاب وشهادات الإيداع بأنواعها عن ٢٥٪ من صافي أصول الصندوق.
٢. ألا يقل نسبة ما يستثمره الصندوق في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب مثل الودائع البنكية والحسابات الجارية وأذون الخزانة المصرية واتفاقيات إعادة الشراء عن ٥٪ مع إمكانية استثمار حتى ١٠٠٪ من صافي أصول الصندوق في أذون الخزانة.
٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات والصكوك الحكومية واتفاقيات إعادة الشراء للسندات عن ٢٥٪ من صافي أصول الصندوق.
٤. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الصناديق النقدية والصناديق المثيلة عن ٢٥٪ من صافي أصول الصندوق.
٥. ألا تزيد نسبة ما يستثمره في شراء أوراق مالية لشركة واحدة عن ١٠٪ من صافي أصول الصندوق والذي يقل عن الحد الأقصى المسموح به قانوناً وذلك للتوافق مع أهداف الصندوق.
٦. لا يسمح للصندوق بالاستثمار في سندات الشركات.

٢١. السياسة الاستثمارية للصندوق (تابع)

ثالثاً: الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية:

- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ٢٠٪ من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥٪ من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠٪ من صافي أصول الصندوق.
- وفي حالة تجاوز أي من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتعين على مدير الاستثمار إخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال أسبوع على الأكثر.

رابعاً: ضوابط سياسة حماية رأس المال:

- يقوم الصندوق باتباع سياسة استثمارية متحفظة تهدف إلى حماية رأس المال من خلال اتباع سياسة استثمارية تركز على أدوات نقدية قصيرة الأجل مع إمكانية الاستثمار في سوق الأسهم بحد أقصى ٢٥٪ من صافي أصول الصندوق واتباع سياسة بيع الأسهم المستثمر فيها عند انخفاض قيمتها السوقية عن ٢٠٪ من قيمة شراؤها مع الالتزام بالحد الأقصى للاستثمار في الأسهم طوال الوقت.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"
 - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"

٢٢. أحداث هامة

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ٢١,٠٠٪، ٢٢,٠٠٪، ٢١,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٥٠٪.

٢٣. أحداث لاحقة

تقدّم السيد/ خالد رشاد عبد ربه ، مراقب الحسابات السابق للصندوق، باعتذار عن مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بناءً على طلبه .

و شرعت لجنة الاشراف في إجراءات اختيار وتعيين مراقب حسابات جديد للصندوقو شرعت لجنة الاشراف في إجراءات اختيار وتعيين مراقب حسابات جديد للصندوق. تتماشى اتعابه مع الحد الأعلى المذكور بنشرة الاكتتاب. و نظراً لتغيير متوسط الاتعاب لمراقبي حسابات صناديق الاستثمار بالسوق المصري و تجاوزه الحد الأقصى الوارد بنشرة الاكتتاب، و التزاما من مدير الاستثمار بعدم تجاوز الحد الأقصى ببند الأعباء المالية للصندوق و هو متطلب قانونى . لذا كان لابد من موافقة جماعة حملة الوثائق، والتي صدرت بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٢٦ بعد اجتماع لجنة الاشراف بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٦. وبناءً عليه، لم يتم إثبات استحقاق آتاعاب المراجعة بالقيمة النهائية (الفارق بين اتعاب مراقب الحسابات السابق و الحالي) ضمن القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لحين استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ١٩,٠٠٪، ٢٠,٠٠٪، ٢١,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٥٠٪.